



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد محمد بن عبد القادر
- اليوم الدراسي حول الحكومة المنفتحة بالمغرب -
حول موضوع:
" نحو تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة "

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمغرب،

السيد سفير المملكة الإسبانية بالمغرب،

السيدة نائبة السيد الكاتب العام لمنظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية،

السيدة القائمة بالأعمال بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية

بالرباط

السيدات والسادة الخبراء،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أفتتح أشغال هذا اليوم الدراسي الذي سنخصصه للحوار

وتبادل الرأي والخبرات حول موضوع محوري في مجال تدبير السياسات

العمومية والحكامة الجيدة وهو موضوع : " الحكومة المنفتحة بالمغرب:

نحو تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة".

وإنني إذ أتشرف بالمشاركة في هذا اللقاء الذي نتوخى منه تقاسم مضامين

وتوجهات مشروع برنامج عمل المغرب حول الحكومة المنفتحة، لأتمنّى هذه

الفرصة لأعرب باسم الحكومة المغربية، عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي

ما فتئت تبذلها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمعية شركائنا من

الدول الأقران، في سبيل مواكبتنا في هذا الورش الهام.

ولا يسعني في هذا الصدد، إلا أن أنوه بدعم شركائنا المتواصل خلال هذا

المسار، لاسيما مبادرة الحكامة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثننا تجاوبهم البناء مع اهتمامات وانشغالات الحكومة المغربية للنهوض بالتدبير الرشيد ، والمطبوع بالشفافية والوضوح من خلال اعتماد آليات ومبادئ الحكومة المنفتحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الشركاء الذين يقدمون كل أشكال الدعم والمواكبة لبلورة هذا المشروع الهام، وخاصة منهم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرط المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مسار من الإصلاحات على المستويات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مكنت المملكة من تشكيل نموذجها التنموي الخاص، الذي بقدرما ينفتح على مستلزمات التقدم والحداثة ، بقدرما يجعل المواطن في صلب انشغالاته.

وقد مكنت التراكمات والمكتسبات التي تم تحقيقها في شتى المجالات، من ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، وتعزيز الشروط آليات الحكامة الرشيدة ، القادرة على تأمين الخدمة العمومية الجيدة وستيعاب الطموحات المتجددة للمواطن المغربي.

وقد توجت هذه المكتسبات باعتماد دستور 2011 الذي يعتبر ثمرة لمنهجية تشاركية كرست مبادئ الحكامة الجيدة والديموقراطية التشاركية

ومبادئ الشفافية والنزاهة، واطلقت مسارات جديدة لفرض احترام حقوق الإنسان وضمان حق الولوج إلى المعلومة وحرية الصحافة .

وفي إطار تطلع بلادنا إلى ترسيخ الحكامة الجيدة، انصبت جهود الحكومة على تطوير التجربة المغربية في مجال تجويد الحكامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية ، وذلك من خلال الانفتاح على تجارب دولية رائدة في هذا المجال وكذا إمكانية تقييم هذه الجهود على ضوء منظومة معايير دولية .

من هذا المنطلق، ووعيا منها أن "مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)" تعتبر إطارا لتعزيز مكاسبها من حيث الشفافية والعدالة والنزاهة والديمقراطية التشاركية ومنصة لتبادل الخبرات، جاءت مساعي الحكومة المغربية للانضمام إلى هذه المبادرة، كنموذج فعال للحكامة الجيدة وكوسيلة لتعزيز ثقة المواطن في الحكومة.

وفي هذا المسار، باشرت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، انطلاقا من المهام المنوطة بها كجهاز حكومي مكلف بدعم الشفافية في التدبير العمومي، المشاورات مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل التأكد من شروط ومسطرة الانضمام وتقييم مدى استيفاء المغرب للمعايير المعتمدة في هذا الإطار. وقد تكللت هذه المشاورات بتقديم رسالة نوايا انضمام المملكة المغربية إلى هذه الشراكة خلال القمة العالمية لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) بباريس.

واعتبارا للطابع الأفقي الذي تكتسيه عملية الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وحرصا منها على إشراك مختلف مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، قامت الوزارة بإحداث لجنة وطنية، تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أسندت إليها مهمة تفعيل " الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة ".

حيث عقدت عدة ورشات واستشارات منتظمة، بتعاون مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وخبراء من بعض الدول الأعضاء في المبادرة، توجت بإعداد تقرير حول الحكومة المنفتحة لتقييم التزامات المغرب في هذا المجال، واقتراح توصيات لتحسين الجهود المبذولة والهادفة إلى استيفاء شروط الانضمام إلى المبادرة. كما قامت اللجنة بإعداد مسودة أولية لشرع برنامج العمل الوطني الذي سيتم عرضه على أنظاركم خلال أشغال هذا اللقاء.

حضرات السيدات والسادة،

يعد مشروع برنامج عمل المملكة المغربية حول الحكومة المنفتحة إطارا لمختلف المبادرات والإصلاحات التي تلتزم الحكومة المغربية بإنجازها خلال السنتين القادمتين، بالتعاون مع مختلف المتدخلين. ويروم هذا المشروع ضمان شمولية مسار شراكة الحكومة المنفتحة بالمغرب وتكريس ودعم ما تم تحقيقه في مجال الحكامة العامة والنزاهة ومحاربة الفساد وشفافية

الميزانية وسهولة الولوج إلى المعلومة واستعمال التكنولوجيات الحديثة وإشراك المواطنين في إعداد السياسات العمومية.

وقد تم تبويب مختلف الالتزامات التي يتضمنها هذا المشروع (19 التزاما) ضمن خمسة محاور هي: الولوج إلى المعلومة والإدارة الإلكترونية، والنزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة، والتواصل والتحسيس.

حضرات السيدات والسادة،

إن مرامي وأبعاد مبادرة الحكومة المنفتحة تندرج ضمن دينامية الإصلاحات التي اعتمدها المغرب، إذ سيمنحه الانخراط في هذه المبادرة من تبادل تجاربه ونموذجه المؤسسي، من جهة، وتعزيز مصداقيته وجاذبيته الاقتصادية، وكذا الوفاء بالتزاماته الدولية. كما يتطلع المغرب من خلال هذه الشراكة، إلى تأكيد التزاماته تجاه مواطنيه من أجل جعلهم في صلب السياسات العمومية وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتطوير تدبير الموارد العمومية.

وفي هذا الإطار يكتسي التواصل مع المواطن أهميته القصوى لاعتباره عنصرا ومؤشرا مهما على مدى ديمقراطية المرفق العمومي وخدمته للمرتفق بكفاءة وفعالية. فلحكومة واعية بأهمية التواصل العمومي وبضرورته لتجويد السياسات العمومية وتطوير حكومتها، ولضمان انخراط فاعل وراشد ومسؤول لمختلف الشرائح الاجتماعية في الإصلاحات المعتمدة.

حضرات السيدات والسادة،

إن انفتاح الحكومات على محيطها، وقرنها من مواطنيها وإشراكهم في مختلف السياسات العمومية يعتبر مدخلا من مداخل تحصين الديمقراطية التشاركية وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف الميادين والمجالات.

إلا أن الحديث عن المواطنة الفاعلة والكاملة لا يستقيم دون الاهتمام بإشراك الفئة الشبابية وجعلها فاعلا رئيسيا في تحقيق أورش التنمية. فمعالجة الرهانات المطروحة، لن يتأتى إلا بوضع الشباب في صلب السياسات العمومية وملامسة احتياجاتهم، مما يحتم على كل الفاعلين اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز دور الشباب كقوة اصلاحية رئيسية مبادرة في رفع تحديات التحديث والديمقراطية، وفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتلعب وسائل الإعلام دورا رئيسيا وفاعلا في هذا السياق، فهي توطر بطريقة غير مباشرة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولاسيما الشباب، إذ أنها تساهم في اكتسابهم للمدركات السياسية من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا، وفقا لما تقدم من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياتها. كما أن لثورة المعلومات والاتصالات تأثير جوهري على الوعي والنضج السياسي والديمقراطي والتنموي لهذه الفئة.

وفي هذا الصدد، فقد تم إدراج موضوعي التواصل المؤسسي ودور وسائل الإعلام في تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة ضمن أشغال الورشات التي ستعقد خلال هذا اليوم الدراسي بغية الوقوف على مختلف الفرص التي يتيحها لتعزيز المشاركة المواطنة. كما سيعكف المشاركون على إعداد مخطط تواصل حول الحكومة المنفتحة بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة،

إنني على ثقة بأن هذا اللقاء يشكل فرصة لإثراء النقاش واستثمار فرص التكامل لتجاوز مختلف التحديات التي يواجهها المغرب في سياق تفعيل انضمامه للشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وتحقيق شروط نجاح مسارهذه المبادرة.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل المساهمين في تنظيم هذه التظاهرة، الذين لم يدخروا أي جهد لضمان نجاحها، ولا يسعني في هذا الإطار إلا أن أشيد بالدور الفعال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تجاوزها مع انشغالات المملكة المغربية مثنيا جهود كل مسؤوليها في مواكبتنا لتحقيق ما نطمح إليه من إصلاحات شاملة.

والسلام عليكم.